الأمم المتحدة S/2013/582

مجلس الأمن

Distr.: General
1 October 2013
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الوضع في مالي

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٠٠ (٢٠١٣) ، الذي أنشأ مجلس الأمن بموجبه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

٢ – ففي ذلك القرار ، طلب مني مجلس الأمن أن أطلعه بانتظام على الوضع في مالي، وعلى تنفيذ ولاية البعثة. وطلب مني المجلس بوجه خاص أن أقدم كل ثلاثة أشهر، اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، تقارير تتضمن معلومات مستكملة عن الوضع الأمني، والعناصر السياسية ذات الأولوية فيما يتعلق بتنفيذ خريطة الطريق الانتقالية والعملية الانتخابية، ومعلومات بشأن التقدم المحرز في تعزيز حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وحمايتهما. وطلب مني علاوة على ذلك أن أضمن تقاريري استعراضا لمستوى القوات وتشكيلها ونشر جميع العناصر المكونة للبعثة. ويشمل هذا التقرير الفترة الممتدة من ١٠ حزيران/يونيه إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ويستكمل المعلومات المقدمة في تقريري السابق (S/2013/338).

ثانيا – العملية السياسية

٣ – اتُّخذت خطوات مهمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير صوب تنفيذ خريطة الطريق الانتقالية وهدفيها الرئيسيين المتمثلين في إعادة تحقيق السلامة الإقليمية وتنظيم انتخابات شفافة وذات مصداقية. وبينما لم ينفذ العديد من المهام المتوخاة في خريطة الطريق، فقد انتهت ولاية الحكومة الانتقالية في ٤ أيلول/سبتمبر وعُيّن إذّاك بوبكار كيتا رئيسا جديدا لمالي عقب الانتخابات الرئاسية السلمية التي نظمت في جميع ربوع البلاد يومي ٢٨ تموز/يوليه و ١١ آب/أغسطس. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، عُيّن عمر تاتام لي رئيسا للوزراء. وأُعلن في ٨ أيلول/سبتمبر عن قيام الحكومة الجديدة بتشكيلة تضم ٣٤ عضوا. وأنشئت

031013 021013 13-48633 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وزارة جديدة هي وزارة المصالحة وتنمية المناطق الشمالية. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، أعلنت السلطات المالية أن الانتخابات البرلمانية ستعقد يوم ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر.

٤ - وفي ١٨ حزيران/يونيه، وقعت الحكومة الانتقالية والجماعات المسلحة في المناطق الشمالية بمالي في واكادوكو، اتفاقا تمهيديا لعقد الانتخابات الرئاسية ومحادثات السلام الشاملة في مالي. وجاء ذلك في أعقاب أسابيع من الجهود الدبلوماسية المكثفة التي بذلت، ولا سيما من جانب ممثلي الخاص، دعما لمساعي الوساطة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بقيادة رئيس بوركينا فاسو، بليز كومباوري. وكان من بين الجماعات المسلحة الموقعة الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد. أما الحركة العربية لأزواد ومجلس تنسيق الحركات والقوات الوطنية للمقاومة، اللذان شهدا المفاوضات، فقد انضما إلى الاتفاق رسميا في اليوم نفسه. ووقع ممثلي الخاص الاتفاق كشاهد باسم الأمم المتحدة.

٥ - وساعد الاتفاق التمهيدي على تعبيد الطريق لعقد انتخابات رئاسية على نطاق البلد برمته، بما في ذلك منطقة كيدال، يعقبها إجراء مناقشات جامعة للتوصل إلى تسوية سلمية شاملة، تبدأ بعد ستين يوما من إنشاء الحكومة الجديدة. ونص الاتفاق على أمور من جملتها سبل وقف الأعمال العدائية، وتجميع الجماعات المسلحة في مواقع، وعودة قوات الدفاع والأمن المالية إلى منطقة كيدال تدريجيا. ونص كذلك على إنشاء لجنة دولية لتقصي الحقائق بمهمة التحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية والجرائم الجنسية والاتجار بالمخدرات وغير ذلك من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في مجموع أنحاء مالي.

٦ - ونص الاتفاق التمهيدي على آليات المتابعة، ولا سيما اللجنة الفنية المختلطة المعنية بالشؤون الأمنية، المسؤولة عن رصد وقف الأعمال العدائية ووقف إطلاق النار؛ ولجنة الرصد والتقييم، المسؤولة عن رصد تنفيذ الاتفاق التمهيدي وتدعيمه، ولا سيما عن طريق تعبئة الموارد. وتتولى البعثة رئاسة هذه الآليات التي تضم الأطراف الموقعة على الاتفاق والأطراف المنضمة إليه، علاوة على الشركاء الإقليميين والدوليين.

٧ - وبدأ تنفيذ الاتفاق التمهيدي بتيسير من اللجنة الفنية المختلطة المعنية بالشؤون الأمنية فورا بعد التوقيع بالتركيز على طرائق تنفيذ الطور الأول من تجميع عناصر الجماعات المسلحة وعودة القوات المسلحة المالية وإدارة الدولة إلى منطقة كيدال. وبناء على موافقة اللجنة الفنية المختلطة المعنية بالشؤون الأمنية في ٢ تموز/يوليه، وفي أعقاب انتشار البعثة في كيدال، دخل ٢٠٠ فرد من القوات المسلحة المالية إلى المدينة في ٥ تموز/يوليه، جنبا إلى جنب المحافظ وغيره

من المسؤولين الحكوميين ومسؤولي إدارة الانتخابات. وخصصت ثلاثة مواقع – اثنان في كيدال وواحد في الضواحي– لتجميع عناصر الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد. وجرى تجميع نحو من ٨٠٠ مقاتل في هذه المواقع، وما زالوا ماكثين فيها. وفي إثر انتشار القوات المسلحة المالية في مدينة كيدال، قامت بالانتشار أيضا في أغيلهوك وتيساليت يوم ٢٦ تموز/يوليه.

٨ - وتلقى تنفيذُ الاتفاق التمهيدي الدعمَ أيضا من لجنة الرصد والتقييم التي يرأسها ممثلي الخاص. ففي اجتماعها الأول المعقود يوم ٢٢ تموز/يوليه، أنشأت اللجنة فريقا عاملا معنيا بالدعم اللوجستي والمالي لتجميع عناصر الجماعات المسلحة وقررت أن تستعرض الدروس المستفادة من تنفيذ اتفاقات السلام السابقة في مالي. وفي بيان مشترك صدر عقب الاجتماع، دعا الأطراف إلى إجراء انتخابات رئاسية سلمية وتنفيذ تدابير بناء الثقة. وبفضل الجهود الدبلوماسية الحثيثة التي بذلها ممثلي الخاص بدعم من المجتمع الدولي، أفرجت الحكومة، يوم ٧ آب/أغسطس، عن سجينين تابعين للحركة الوطنية لتحرير أزواد وفقا لأحكام الاتفاق التمهيدي. وأفرج عن ثمانية سجناء إضافيين يوم ١٦ آب/أغسطس، ثم عن ثلاثة آخرين في ٢١ من الشهر نفسه. بيد أنه في ٢٦ أيلول/سبتمبر، أعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد والحركة العربية لأزواد عن تعليق مشاركتها في تنفيذ الآليات المنشأة بموجب الاتفاق التمهيدي، مدعية أن الحكومة لم تف بالتزاماتها.

٩ - وفي ٦ آب/أغسطس، يسرت حكومة موريتانيا عقد اجتماع فيما بين قادة الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد والحركة العربية لأزواد في نواكشوط بموريتانيا. وفي أعقاب الاجتماع، أصدرت الجماعات الثلاث بيانا مشتركا يدعو إلى وقف هجمات الجماعات بعضها على بعض وإلى التعاون فيما بينها ليستتب الأمن في المناطق الشمالية.

١٠ - وفي إطار الجهود الرامية إلى زيادة فهم الجمهور للاتفاق التمهيدي وحشد دعمه له، عقدت البعثة في الفترة من ١ إلى ٣ تموز/يوليه عدة اجتماعات تشاورية مع أكثر من ١٥٠ امرأة في مدينة كيدال لمناقشة دور النساء وإسهامهن في تنفيذ الاتفاق. وأعرب المشاركون عن آراء متباينة، دعا بعضٌ فيها إلى مقاطعة الانتخابات وإلى استقلال ”أزواد“، بينما دعا آخرون الناخبين إلى المشاركة في الانتخابات تمهيدا للحوار مع السلطات المالية المنتخبة.

١١ - وفي تطور منفصل، قامت الحكومة الانتقالية في ١٤ آب/أغسطس بترقية زعيم انقلاب آذار/مارس ٢٠١٢ النقيب أمادو هايا سانوغو إلى رتبة فريق. وجرت ترقية كل من العقيد

موسى سينكو كوليبالي، وزير الإدارة الترابية أثناء المرحلة الانتقالية، والعقيد ديديه داكو، الذي قاد العمليات العسكرية في الشمال، إلى مرتبة عميد. وأُلغي يوم ٢٨ آب/أغسطس مرسوم تعيين الفريق سانوغو رئيسا للجنة العسكرية لرصد إصلاح قوات الدفاع والأمن.

ألف- الحوار والمصالحة

١٢ - ظلت أنشطة الحوار والمصالحة محدودة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ففي إثر الاجتماع الأول الذي عقدته الحكومة يوم ٩ أيلول/سبتمبر، أعلن الرئيس كيتا انطلاق مؤتمر الشمال الذي سيناقش مسائل تحقيق السلام الدائم في شمال مالي. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، قام وزير المصالحة وتنمية المناطق الشمالية، ووزير الأمن، ووزير الإدارة الترابية، بزيارة كيدال التي التقوا فيها بالقادة المحليين لمناقشة القضايا المتعلقة بالسلام والمصالحة.

١٣ - وواصلت البعثة تفاعلها مع اللجنة الوطنية للحوار والمصالحة بهدف التعرف على أفضل السبل لدعم أنشطتها وربط هذه الأنشطة بعمل الهيئات المنشأة بموجب الاتفاق التمهيدي. واتُّفق على أن تقدم البعثة الدعم الفني لمساعدة اللجنة في تصميم عملية الحوار. وواصلت اللجنة في الإبان نفسه شرح ولايتها عن طريق أنشطة الاتصال بقادة المجتمعات المحلية في مقاطعة باماكو وشمال مالي، بما في ذلك كيدال.

باء- الانتخابات

١٤ - كان نجاح جولتي الانتخابات الرئاسية في ٢٨ تموز/يوليه و ١١ آب/أغسطس خطوة مهمة صوب استعادة النظام الدستوري بشكل كامل في مالي. ورغم الصعوبات التي فرضها ضيق المواعيد الانتخابية، وتقلب الوضع الأمني وتزامن ذلك مع إعادة انتشار الإدارة في المناطق الشمالية، فقد حققت عملية الاقتراع نجاحا عارما، حيث شارك فيها نحو ٤٨ في المائة (٣ ٣٤٥ ٢٥٣ شخصا) من الناخبين المسجلين، وهي أعلى نسبة تسجل منذ عام ٢٠٠٢، وجرى ذلك عموما في أجواء سادها الهدوء ولم ترد تقارير عن حوادث أمنية تذكر. وقامت الأمم المتحدة عن طريق البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم الدعم الفني والمالي والسياسي والأمني قبل عملية الاقتراع وفي أثنائها وبعدها.

١٥ - وبذلت جهود واسعة في تسجيل الناخبين وتوزيع بطاقات الناخبين في ظروف عسيرة. وأُغلق يوم ٣١ آذار/مارس السجلُّ الانتخابي القائم على الاستدلال البيولوجي والمستمد من التعداد الإداري لأغراض الحالة المدنية. وقد جرى تحديد ما مجموعه ٦ ٨٢٩ ٦٩٦ ناخبا، يكاد عدد الرجال فيهم يساوي عدد النساء. وخلال الفترة من ٥ إلى ٢٧ حزيران/يونيه (وحتى ١١ تموز/يوليه في كيدال)، جرى التحقق من القوائم الانتخابية

المؤقتة داخل مالي وخارجها. وبدأ توزيع البطاقات الوطنية للهوية – التي تستخدم أيضا بمثابة بطاقات الناخبين – يوم ٢٨ حزيران/يونيه على نطاق البلد ويوم ١٢ تموز/يوليه في كيدال. وقد وزع نحو ٨٥ في المائة من البطاقات قبل عملية الاقتراع. وبذلت الحكومة جهودا جمة لكفالة مشاركة جميع الناخبين المحتملين. على أنه رغم الجهود لمبذولة من أجل تيسير مشاركة اللاجئين وتنظيمها، وزع عدد قليل جدا من بطاقات الناخبين في مخيمات اللاجئين في بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر، الشيء الذي أسفر عن تدني نسبة المشاركة في أوساط هذه الشريحة من السكان.

١٦ – وفي ٤ تموز/يوليه، أقرت المحكمة الدستورية أسماء ٢٨ مرشحا (من بينهم امرأة واحدة) للانتخابات الرئاسية. وقد انسحب أحد المرشحين في وقت لاحق مدعيا وقوع مخالفات في التحضير لعملية الاقتراع. وجرت الحملة في أجواء سلمية خلال الفترة ما بين ٧ و ٢٦ تموز/يوليه وتقيد معظم المرشحين بمدونة قواعد السلوك الانتخابي. ورغم أنه كان باستطاعة المرشحين السفر بحرية في أنحاء البلد برمته، لم يتعد من زاروا كيدال ثلاثة.

١٧ – وقد فتحت معظم مراكز الاقتراع أبوابها وأغلقتها في يوم ٢٨ تموز/يوليه وفق المواقيت التي نص عليها القانون الانتخابي. وعلى وجه العموم لم تعترض سبيل الناخبين عوائق وكان في مقدورهم الإدلاء بأصواتهم رغم أنباء حوادث ترهيب الناخبين في منطقة كيدال وميناكا. وواجه العديد من الناخبين مشاكل في الاهتداء إلى مراكز الاقتراع الخاصة بهم في الجولة الأولى، غير أن الأمور تحسنت بشكل كبير في الجولة الثانية. وعلى وجه العموم، فقد اعتبر المراقبون الوطنيون والدوليون أن العملية مرت في أجواء تطبعها الحرية والشفافية والمصداقية. ورفعت إحدى عشرة شكوى أمام المحكمة الدستورية عقب الجولة الأولى، لكن المحكمة رفضتها جميعا.

١٨ – وفي ٧ آب/أغسطس، أعلنت المحكمة الدستورية النتائج النهائية للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية. وحصل السيد كيتا على ٣٩,٨ في المائة من الأصوات، بينما حصل سومايلا سيسي على ١٩,٧ في المائة، وبما أنه لم يفز أحد من المرشحين كليهما بأكثر من ٥٠ من المائة من الأصوات، فقد نظمت جولة ثانية يوم ١١ آب/أغسطس. وفي ١٢ آب/أغسطس، تحاور ممثلي الخاص مع كلا المرشحين في مساق الجهود التي يبذلها من أجل درء مظاهر التوتر التي قد تقود إلى أزمة بعد الانتخابات. وفي ذلك التاريخ، أعلن السيد سيسي بلباقة قبوله بالهزيمة في الانتخابات وزار السيد كيتا ليهنئه بالفوز. وفي ٢٠ آب/أغسطس، أعلنت المحكمة الدستورية عن النتائج النهائية للجولة الثانية حيث أكدت أن السيد كيتا قد انتخب بنسبة ٧٧,٦ في المائة من الأصوات.

١٩ - وعلى امتداد الفترة الانتخابية، التقى ممثلي الخاص بعدد متنوع من الأطراف المعنية، منهم المرشحون والأحزاب السياسية وقادة المجتمع المدني، ومجموعات الشباب في باماكو، للمساعدة على تهيئة أفضل الظروف الممكنة لإجراء الانتخابات ودرء ما قد يكدّرها من أعمال العنف. وقامت جهات فاعلة أخرى بدور مهم في التشجيع على مرور الانتخابات في أجواء سلمية، منها المجموعة النسوية المعروفة باسم المنبر النسوي للسهر على إجراء انتخابات سلمية وعادلة في مالي، التي أنشئت بدعم من الأمم المتحدة للمساعدة على كفالة تعبئة النساء والشباب في الانتخابات ودرء أعمال العنف في أعقابها.

٢٠ - وقامت البعثة أيضا بدور فعال في كفالة الأمن الانتخابي أثناء الفترة الانتخابية. فابتداء من ٢٧ تموز/يوليه، سُيّرت دوريات مشتركة بين البعثة والشرطة المالية في كل من باماكو وتمبكتو وجاو وموبتي وكيدال. وفيما قامت الشرطة المالية بالدور القيادي، حظي هذا الدعم بتقدير كبير وجرى تقديمه أيضا أثناء الجولة الثانية من الانتخابات في ١١ آب/أغسطس.

ثالثا - توفير الأمن وتحقيق الاستقرار

٢١ - خلال الفترة قيد الاستعراض، ظل الوضع الأمني العام مستقرا نسبيا رغم هشاشته على نحو ما يتضح من الاشتباكات المتفرقة بين الجماعات المسلحة في المناطق الشمالية، واستمرار التوترات في منطقة كيدال وحوادث العنف بين الطوائف في بعض المناطق واستمرار خطر الهجمات غير المتناظرة التي تشنها الجماعات المسلحة.

٢٢ - وفي الأسابيع التي سبقت التوقيع على الاتفاق التمهيدي في ١٨ حزيران/يونيه، شنت القوات المسلحة المالية هجوما على مواقع حركة تحرير أزواد في أنيفس (الواقعة على بعد ١١٥ كيلومترا تقريبا جنوب مدينة كيدال) سيطرت خلاله القوات المسلحة على المنطقة وعززت مواقعها فيها في حين عززت الحركة وضعها في مدينة كيدال وحولها. وحافظ الطرفان على مواقعهما إلى أن وقّع الاتفاق، وهو ما مهد الطريق لنشر سرية من القوات المسلحة المالية في مدينة كيدال وتولي بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية (ثم بعثة الأمم المتحدة في وقت لاحق) المسؤولية عن مراكز التفتيش التي تتحكم بالدخول إلى مدينة كيدال.

٢٣ - وقد احتُرم وقف إطلاق النار بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد والحكومة المالية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير على وجه العموم، على الرغم من التوترات التي اندلعت في أواخر أيلول/سبتمبر. وقد قام كلا الطرفين بانتهاك وقف إطلاق النار بسبب عدم تنسيق حركة القوات في منطقة كيدال. ووقعت حادثة واحدة لإطلاق

نيران غير مباشرة بين حركة تحرير أزواد والقوات المسلحة المالية في أغيلهوك في ١٥ آب/أغسطس، جرى احتواؤها بسرعة بعد تدخل البعثة. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، أبلغ عن وقوع اشتباكات عنيفة بين القوات المسلحة والحركة في فويتا، التي تقع على بعد ١٥ كيلومترا جنوب غربي ليري بالقرب من الحدود الموريتانية، أصيب خلالها ثلاثة أفراد من القوات المسلحة. وألقي القبض على تسعة عناصر من الحركة. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، ألقيت قنبلة يدوية على مصرف تحرسه القوات المالية في كيدال. وفي ٢٩ و٣٠ أيلول/سبتمبر، تبادلت القوتان النيران في وسط مدينة كيدال.

٢٤ - ويشمل الدور الذي تضطلع به البعثة في إطار توفير الأمن في كيدال إقامة مراكز تفتيش وتسيير دوريات والمساهمة في تخفيف حدة التوترات. وعند إلحاق قوات بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية ببعثة الأمم المتحدة في ١ تموز/يوليه، سيطرت قوات البعثة على مراكز التفتيش حول مدينة كيدال وفقا للاتفاق التمهيدي. وفي ٦ تموز/يوليه، تعرض أحد مراكز التفتيش التابعة للبعثة في مدينة كيدال إلى هجوم شنته عناصر مسلحة لم يتسن تحديد هويتها جُرح خلاله أحد أفراد حفظ السلام من بنن. وفي ٨ تموز/يوليه، نشرت البعثة مركز قيادة تكتيكي مؤلف من سريتين من قوة الرد السريع في كيدال. ونُشرت أيضا وحدة من الشرطة المشكلة التابعة للبعثة. وتمركزت سرية إضافية من البعثة في وقت لاحق في أغيلهوك قبل نشر القوات المسلحة المالية في المدينة.

٢٥ - وعلى الرغم من استمرار مظاهر التوتر في مدينة كيدال، جرت الانتخابات في جو سلمي عموما. وبعد أن بدأت القوات المسلحة المالية بتسيير دوريات بمفردها في كيدال في ١٣ تموز/يوليه، استعرت أوجه التوتر فيما بينها وبين المجتمع المحلي والجماعات المسلحة. وفي ١٨ تموز/يوليه، اشتبكت الحركة مع أنصار الحكومة المالية في مدينة كيدال ونشبت في إثر ذلك أعمال عنف قُتل فيها متظاهر موال للحكومة وتعرض فيها السوق لأعمال النهب. وقامت عملية سرفال التي تقودها فرنسا والبعثة عقب ذلك بنشر قوات للسيطرة على الوضع. وفي الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تموز/يوليه، اختُطف ستة من موظفي الانتخابات على يد ممثل مزعوم لحركة تحرير أزواد في تيساليت ولكن أُطلق سراحهم في ٢١ تموز/يوليه.

٢٦ - وفي جاو، عطّل وجود عناصر مسلحة تابعة للحركة عملية الاقتراع في تيلاتاي (الواقعة على مسافة ٢٥٠ كيلومترا شمال أنسونغو) وبلدة ألاتا بالقرب من تيديرمين (الواقعة على مسافة ١٥٠ كيلومترا شمال ميناكا). ونتيجة لذلك، لم يصوت إلا شخصان في كل موقع من الموقعين.

٢٧ - وانحسرت الأنشطة التي تقوم بها الجماعات المسلحة المتطرفة في أعقاب العمليات العسكرية التي نفذتها عملية سرفال والقوات المسلحة المالية في أوائل عام ٢٠١٣، ولم يبلّغ عن أي حوادث كبيرة خلال الفترة الانتخابية على الرغم من التهديدات العلنية التي أطلقتها حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا بتنفيذ أعمال مزعزعة للاستقرار. غير أنه كانت هناك تقارير متزايدة عن الأنشطة التي تقوم بها الجماعات المسلحة في مناطق جاو وتمبكتو وكيدال، وكذلك في البلدان المجاورة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك الهجوم غير المتناظر على معسكر تابع للقوات المالية في تمبكتو في ٢٩ أيلول/سبتمبر واكتشاف متفجرات. ويمكن ربط هذه الأنشطة بالمحاولات التي تقوم بها هذه الجماعات، التي أقدم بعضها على إعادة تنظيم صفوفه على الصعيد الداخلي، للانخراط في أنشطة الاتجار غير المشروع أو تفادي القوات العسكرية المالية والدولية. وفي ٢٢ آب/أغسطس، أعلنت حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا أنها اندمجت مع الخلية المنشقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التي يقودها مختار بلمختار لتشكيل جماعة جديدة أطلقوا عليها اسم ''المرابطون''. وتشير أيضا بعض التقارير العسكرية إلى أن بعض الجماعات المسلحة المتطرفة، بما فيها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، يقوم بالتجنيد في صفوف السكان المحليين شمال تمبكتو. وفي ٢٠ آب/أغسطس، هاجم مسلحون مجهولون مفرزة تابعة للبعثة على جسر تاسيغا، جنوب أنسونغو. وفي وقت لاحق، شوهدت في كثير من الأحيان عناصر مسلحة في جميع أنحاء المناطق الشمالية. وفي ٧ أيلول/سبتمبر، اكتشفت دورية تابعة لعملية سرفال قاعدة للتدريب بالقرب من أنيفيس، بدا أن شاغليها كانوا قد تركوها على عجل. وجمعت ذخائر ومعدات طبية ومعدات عسكرية أخرى من ذلك المكان. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، تعرضت دورية تابعة لعملية سرفال إلى إطلاق النار من عناصر مسلحة لم يتسن تحديد هويتهم جنوب أنيفيس. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، فُجِّر جهاز متفجر محمول على مركبة عند مدخل أحد المعسكرات التابعة للقوات المالية في تمبكتو في هجوم أعلن المسؤولية عنه في وقت لاحق تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وقتل في الانفجار مدنيان بالإضافة إلى أصحاب المركبة، فيما جرح عدة مدنيين وجنود آخرين.

٢٨ - واتسم الوضع الأمني في بعض مناطق الشمال باشتباكات متقطعة بين الجماعات المسلحة أو بحوادث العنف الطائفي. وفي ١٥ و ١٩ تموز/يوليه، وقعت اشتباكات بين الحركة العربية لأزواد والحركة الوطنية لتحرير أزواد في ليرنيب، غرب مدينة تمبكتو، وقرب بحيرة فاغيبين، شمال مدينة تمبكتو. وتزامن ذلك مع تهديدات أطلقتها الحركة العربية لأزواد بشن هجمات على إن - خليل، بالقرب من الحدود الجزائرية في منطقة كيدال من موقعها في إن - أفاراك. وفي ١٣ آب/أغسطس، اندلع القتال بين الجماعات العربية وجماعات

الطوارق في برج المختار في جنوب الجزائر بالقرب من الحدود مع مالي. وأفادت التقارير أن هذه الاشتباكات أسفرت عن مقتل عشرة أشخاص تقريبا. وفي ١٤ آب/أغسطس، وقعت اشتباكات في إن – خليل قيل إنها كانت مقترنة بالحوادث التي وقعت في برج المختار.

٢٩ – وتتزايد وتيرة الاشتباكات الإثنية العنيفة بين أعضاء جماعات العرب والطوارق والبوهل أو ضدهم، ولا سيما في تمبكتو وشمال كيدال. وفي ١٢ آب/أغسطس، قتل رجل في ليري، جنوب غربي تمبكتو، على يد جماعة من الغوغاء بدعوى إقامة صلات مع جماعات مسلحة متطرفة.

٣٠ – وظل الخطر الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع شديدا حيث أفيد عن وقوع ثماني حوادث منذ ١ تموز/يوليه، بما في ذلك الهجوم الذي وقع في تمبكتو يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر وهجوم آخر حصل في ٢٣ تموز/يوليه جنوب بوريم وجرح فيه جنديان فرنسيان من جراء انفجار جهاز يجري التحكم فيه من بعد. ومنذ آذار/ مارس ٢٠١٢، بلغ مجموع الخسائر البشرية المؤكدة ٥٣ ضحية (٣١ قتيلا و ٢٢ جريحا) من جراء تلك الهجمات. وتواصل اكتشاف متفجرات أو مواد لازمة لتصنيعها، بما في ذلك اكتشاف مركبة في أوائل أيلول/سبتمبر فيها ما يقرب من طن من المتفجرات والأجهزة المفجِّرة جنوب غربي أنيفيس.

٣١ – وبدعم من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، أزيلت ٦٥٠ قطعة من الذخائر غير المنفجرة في شمال مالي منذ ١ نيسان/أبريل. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لضمان خلو المناطق المتضررة من النزاع من أخطار الذخائر المتفجرة. ومن خلال الجهود التي تبذلها اليونيسيف، أكدت الأمم المتحدة أن ٨٠ شخصا وقعوا ضحايا لمخلفات الحرب من المتفجرات، قتل منهم ١١ شخصا وجرح ٦٩ شخصا، وكان نصف ذلك العدد من الأطفال. وتواصل دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تقديم الدعم للبعثة في مجال توفير دورات تدريبية للقوات المالية والجهات الفاعلة في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة للتوعية بأخطار مخلفات الحرب من المتفجرات والألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وجرى نشر تسعة أفرقة من المتعهدين الدوليين في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في المناطق المتضررة من النزاع للمساعدة في إجراء الدراسات الاستقصائية والتخلص من الذخائر المتفجرة.

رابعا – إعادة بسط سلطة الدولة

٣٢ – تسعى الحكومة الانتقالية إلى تسهيل عودة المسؤولين عن الإدارة المحلية مثل المحافظين ونواب المحافظين إلى جاو وتمبكتو وموبتي، ثم إلى كيدال في الآونة الأخيرة. غير أنه على الرغم من أن بعض رؤساء البلديات استمروا بالاضطلاع بمهام محدودة خلال فترة احتلال الجماعات المسلحة للشمال، تتعرض سلطة الدولة في الشمال إلى ضرر بالغ من جراء الأزمة ولا تزال عودة سلطات الدولة وعملها في مرحلة مبكرة. ولم يعد حتى الآن عدد كبير من مسؤولي الدولة إلى مناصبهم أو هم لا يتمكنون من العمل بسبب انعدام الأمن وتدمير البنية التحتية وعدم كفاية المعدات.

إصلاح قطاع الأمن

٣٣ – واصلت بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في مالي، التي تضم نحو ٥٤٠ فردا، دعم إصلاح قطاع الدفاع من خلال تدريب كتيبة ثانية في معسكر تدريبي في كوليكورو. ومع تشكيل الحكومة الجديدة، تتوقع البعثة المتكاملة زيادة تركيز السلطات الوطنية وشركاؤها على إعادة تنظيم القوات المسلحة المالية على النحو المتوخى في إطار الاتفاق التمهيدي.

إنفاذ القانون والعدالة والمؤسسات الإصلاحية

٣٤ – لم يحرز سوى تقدم محدود للغاية في عملية نقل السلطات القضائية إلى المناطق الشمالية. ويعدّ اللجوء إلى نظام العدالة الرسمي أمرا صعبا بالنسبة لمعظم الماليين نظرا إلى قلة المؤسسات القضائية والمسافات التي ينبغي قطعها من أجل الوصول إليها. وفي ١٧ تموز/يوليه، أعلنت الحكومة الانتقالية عن تنفيذ تدابير مؤقتة لضمان عودة المؤسسات المالية والقضائية في حين تتواصل عمليات تجديد المباني المتضررة وإعادة بنائها. وأُرسل عدد من البعثات المشتركة بين الحكومة والبعثة المتكاملة والمجتمع الدولي إلى موبتي وجاو وتمبكتو لتقييم الظروف من أجل عودة الإدارة القضائية إلى هذه المناطق، بما في ذلك إجراء تقييم للاحتياجات اللازمة لإعادة فتح السجون. وفي ٣٠ آب/أغسطس، عُيّن مدع عام في جاو وقد استأنف مهامه في المحكمة الإقليمية. وتنطوي عودة إدارة السجون إلى الشمال على نفس القدر من المشاكل. ويجري حاليا وضع مقترحات مشاريع بالتعاون مع العديد من المنظمات غير الحكومية لتيسير إعادة نظام السجون إلى نصابه.

٣٥ - ولا يزال وجود أجهزة الشرطة والدرك والحرس الوطني المالية في الشمال محدودا جدا، غير أن الجهود الرامية إلى زيادة أعدادها تتواصل. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، نُشر ١٧٥ شرطيا، و ٣٠٠ دركي و ٢٣٠ من أفراد الحرس الوطني إلى المدن الشمالية.

خامسا - حماية حقوق الإنسان

ألف- حقوق الإنسان

٣٦ - منذ التوقيع على الاتفاق التمهيدي في ١٨ حزيران/يونيه، انخفض عدد الادعاءات بوقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بشكل ملحوظ. إلا أن حالة حقوق الإنسان لا تزال هشة مع ورود تقارير عن انتهاكات وتجاوزات يزعم أن القوات المسلحة المالية وجماعات مسلحة، منها حركة تحرير أزواد، والحركة العربية لأزواد وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، فضلا عن الميليشيات الموالية للحكومة مثل غاندا إيزو، وغاندا كوي. ويزعم أن مدنيين من الطوارق قتلا في ٢٦ حزيران/يونيه ببلدة غوسي في منطقة جاو على يد عناصر من غاندا إيزو بعد أن أطلقت سراحهما القوات المسلحة المالية.

٣٧ - ولم ترد تقارير عن حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تقترن بالانتخابات. وقد رصدت الأمم المتحدة حالة حقوق الإنسان في سياق الأنشطة الانتخابية، ولا سيما التجمعات العامة والمظاهرات. وفي هذا الصدد، تم نشر أفرقة متنقلة في باماكو والمقاطعات المحيطة بها، وكذلك في مناطق سيكاسو وموبتي وتمبكتو وجاو وكيدال.

٣٨ - ولا تزال ظروف احتجاز الأفراد المعتقلين بسبب النزاع في المناطق الشمالية تثير القلق وتخضع للمراقبة من جانب أفرقة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ففي باماكو، على الرغم من الإفراج عن بعض المحتجزين لعدم كفاية الأدلة، أفادت التقارير أنه في ١٧ أيلول/سبتمبر، لم يزل أكثر من ٢٠٠ شخص رهن الاحتجاز، بانتظار المحاكمة، في ظروف سيئة، وعدم توفر الرعاية الطبية الكافية. ويوجد كذلك ثمانية محتجزين في جاو. وفي أعقاب الاشتباكات التي دارت بين القوات المسلحة المالية وحركة تحرير أزواد في فيوتا في١١ أيلول/سبتمبر، ألقي القبض على أحد عشر شخصاً في منطقة تمبكتو، ونقلوا إلى باماكو، بالإضافة إلى نقل تسعة أفراد آخرين إلى باماكو في ١٤ أيلول/سبتمبر. وبالإضافة إلى ذلك، يجري احتجاز ٣٠ شخصاً، بينهم خمسة أطفال يزعم أنهم مرتبطون بجماعات مسلحة، بصورة غير قانونية في مرفق الاحتجاز الذي تديره حركة تحرير أزواد في كيدال. (انظر أيضا الفقرة ٤٧).

٣٩ - وفي ما يتعلق ببناء القدرات، قدمت الأمم المتحدة التدريب في مجال حقوق الإنسان والانتخابات لأكثر من ١ ٥٠٠ عنصر من الشرطة والدرك والحرس الوطني، والحماية المدنية

في باماكو وكاييس وكوليكورو وسيكاسو وسيغو وموبتي. علاوة على ذلك، قامت الأمم المتحدة، بالتعاون مع بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي بتدريب ٣٠٠ ١ من أفراد القوات المسلحة المالية في مجالات حقوق الإنسان والمرأة وحماية الطفل والقانون الدولي الإنساني قبل إيفادهم إلى المناطق الشمالية.

٤٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة، فيما يتعلق بدعم وحدات بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية قبل إلحاقها بالبعثة المتكاملة، والقوات المسلحة المالية. وواصلت البعثة المتكاملة أيضاً نشر السياسة المذكورة في أوساط الشركاء الوطنيين والإقليميين المعنيين، بما في ذلك القوات المسلحة المالية، للمساعدة على ضمان التنفيذ الفعال لهذه السياسة في مالي.

حماية المدنيين

٤١ - على الرغم من أن قدرات الجماعات المسلحة المتطرفة قد انخفضت على ما يبدو، فلا يزال هناك احتمال لشن هجمات غير متناظرة ضد السكان المدنيين. وواصلت الأمم المتحدة وضع تقييم للمخاطر التي تتهدد المدنيين سيتم الاسترشاد به لوضع استراتيجية لحماية المدنيين. وقد استند ذلك إلى الزيارات الميدانية إلى المناطق الشمالية، بما فيها تمبكتو وجاو. كما واصلت الأمم المتحدة رصد مخاطر ترويع السكان من قبل عناصر الجماعات المسلحة في جميع أنحاء المناطق الشمالية. علاوة على ذلك، فإن العلاقة بين المجتمعات المحلية لا تزال متوترة في بعض أجزاء من المناطق الشمالية، ولا سيما بين مجتمعات العرب والطوارق وبوهل وسونغاي. وواصلت البعثة إشراك قادة المجتمعات المحلية بهدف الحد من التوترات في هذا الصدد.

٤٢ - ويبدو أن اللاجئين والمشردين داخليا العائدين، الذين يواجهون المهمة الشاقة المتمثلة في إعادة بناء حياتهم بينما يواجهون أحياناً اتهامات بالتعاون مع الجماعات المسلحة في المناطق الشمالية، عرضة للهجمات الانتقامية على نحو خاص. وفي ٢١ تموز/يوليه، منعت السلطات المحلية مظاهرة قام بها عناصر ميليشيا محلية تعرف باسم ''الشباب الوطنيين'' يطالبون بعدم عودة الأشخاص المتحدرين من أصول عربية إلى داير. إن استمرار وجود ميليشيات ''الدفاع عن النفس''، التي لدى بعضها سجل حافل بأعمال العنف ضد المدنيين من جماعات عرقية معينة والتي تعلن صراحة أن هدفها هو الحصول على أسلحة لأغراض ''الدفاع عن النفس''، قد يشكل خطرا على السكان ككل، وخاصة العائدين، لا سيما الذين ينتمون إلى أقليات معينة.

جيم- العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات

٤٣ - انخفضت الادعاءات بارتكاب العنف الجنسي انخفاضاً كبيراً منذ عام ٢٠١٢. غير أنه لا تزال ترد تقارير عن حوادث العنف الجنسي ارتكبتها جماعات مسلحة في المناطق الشمالية، ولا سيما في جاو وضواحيها. وأنشأت الأمم المتحدة وشركاؤها لجان تنسيق إقليمية تعنى بالعنف الجنساني، وقدمت مجموعات لوازم لمعالجة ٠٠٠ ٧ حالة من حالات الاغتصاب و ٣ ٧٥٠ من مجموعات لوازم الكرامة للأشخاص المشردين.

٤٤ - وأجرت الأمم المتحدة اتصالات مع الأطراف المدرجة أسماؤها في تقريري لعام ٢٠١٢ بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات (A/66/657-S/2012/33) باعتبارها مسؤولة عن ارتكاب تلك الأفعال، بما فيها الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد، لإبلاغها بأنها أدرجت في القائمة، ومناقشة الإجراءات اللازمة لمنع ارتكاب العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والتصدي له. كما أجريت دورات تدريب وأنشطة توعية باشتراك مع القوات المسلحة المالية وجهات فاعلة أخرى معنية بالحماية، بما في ذلك أفراد بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية (ولاحقاً البعثة المتكاملة) بغية توفير القدرة على منع ارتكاب العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والتصدي له. غير أن العديد من الضحايا ومنظمات المجتمع المدني قد أعربت عن استيائها لعدم وجود محاكمات في قضايا جرائم العنف الجنسي.

دال- حماية الأطفال

٤٥ - لا تزال حماية الأطفال تشكل مصدر قلق بالغ. فلا تزال ترد تقارير عن ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، لا سيما في المناطق الشمالية حيث لا يزال بعض الأطفال مرتبطين بجماعات مسلحة من بينها ميليشيات ”الدفاع عن النفس“. واستنادا إلى منظمات شريكة، لا يزال الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقاً بجماعات مسلحة يعودون من تلقاء أنفسهم إلى بيوتهم ومجتمعاتهم المحلية. وفي بعض الحالات، يسّرت الأسر تجنيد أطفالها في الجماعات المسلحة بواسطة رجال الدين وقادة المجتمعات المحلية بأمل الحصول على التعليم الديني، وحصول الأسر، عند الضرورة، على الحماية من الهجمات التي تشنها عناصر الجماعات المسلحة. وأفادت بعض الأسر عن حالات فقدان أطفال، بينما أشار البعض الآخر إلى عدم رغبته في الكشف عن هويات الأطفال خوفا من الانتقام. ويزعم أن جماعات مسلحة ارتكبت أعمال اغتصاب وغيرها من أعمال العنف الجنسي الخطيرة ضد الأطفال. وسجلت حالات تجنيد أطفال واستخدامهم بالإضافة إلى حالات قتل وتشويه، بما في ذلك مقتل ثمانية أطفال في حوادث شملت متفجرات من مخلفات الحرب. بالإضافة إلى ذلك، هناك

مخاوف مستمرة بشأن احتجاز الأطفال بشكل تعسفي بتهم أمنية موجهة من الدرك وعناصر أخرى من القوات المسلحة المالية.

٤٦ - واستمر تعميم مراعاة حماية الأطفال والتنفيذ الكامل لآلية الرصد والإبلاغ المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) منذ إنشاء البعثة المتكاملة. وأنشأت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية فرقة عمل معنية بآلية الرصد والإبلاغ لوضع الأساس اللازم لإنشاء الآلية.

٤٧ - وفي ١ تموز/يوليه، وقعت الحكومة وممثلي الخاص على بروتوكول بشأن إطلاق سراح الأطفال المرتبطين بقوات وجماعات مسلحة ونقلهم وحمايتهم. ويتيح البروتوكول إطاراً قانونياً للإفراج عن هؤلاء الأطفال وإعادة إدماجهم. وفي هذا السياق، أدت المفاوضات بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد والأمم المتحدة إلى الإفراج عن ثلاثة أطفال من أصل ثمانية كانوا سابقا مرتبطين بالجماعات المسلحة، ومحتجزين في سجن الحركة في كيدال. وأُرسل الأطفال المفرج عنهم إلى مركز العبور للرعاية النفسية والاجتماعية وإعادة الإدماج الذي تدعمه اليونيسيف. وجهود الدعوة جارية من أجل الإفراج عن الأطفال الخمسة المتبقين. وفي أعقاب جهود الدعوة والمتابعة، أفرج أيضا عن الأطفال الخمسة من السجن المركزي في باماكو في ١٦ آب/أغسطس.

سادسا - الإنعاش المبكر والتنمية

٤٨ - لا يزال تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية كالمياه والرعاية الصحية والتعليم والحماية في المناطق الشمالية محدوداً بسبب البطء في عودة موظفي الخدمة المدنية واستمرار الحاجة إلى إصلاح الهياكل الأساسية. إن حوالي ٦٥ في المائة من المراكز الصحية في المناطق المتضررة من النزاع، لا تعمل أو أنها تعمل جزئيا فقط، ولا يزال حوالي نصف المدارس مغلقاً.

٤٩ - وفي عام ٢٠١٣، من المتوقع أن يصل معدل نمو الاقتصاد في مالي إلى ٤,٨ في المائة بفضل نشاط قطاعي استخراج الذهب والزراعة، واستئناف المعونة الدولية. وحصّلت الحكومة أيضا عائدات محلية إضافية من بيع تراخيص الهواتف المحمولة الثالثة. وتُكُبِّدت نفقات كبيرة في إطار القانون المالي المنقح لتلبية الاحتياجات الاستثنائية، ورصدت اعتمادات إضافية للانتخابات الرئاسية والتشريعية، وإعادة نشر الإدارة في المناطق الشمالية.

٥٠ - وتقوم الأمم المتحدة بوضع خطة إنعاش مبكر لمساعدة الحكومة في توفير الاستجابة السريعة للتحديات التي تواجه التنمية في مرحلة ما بعد الأزمة في شمال مالي. وتعد العودة

التدريجية للإدارة فرصة لتركيز المساعدة الدولية على التعمير والتنمية وعلى الأنشطة الأخرى غير أنشطة الإغاثة. ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ برنامج الإنعاش المبكر إلى معالجة أوجه القصور في تقديم الخدمات الأساسية، ودعم السلطات في تحفيز الاقتصاد وفي الوقت نفسه تعزيز تهيئة الظروف للعودة الآمنة للمشردين إلى مجتمعاتهم المحلية. وتواصل الأمم المتحدة أيضا دعم استعادة الخدمات الاجتماعية في المناطق الشمالية، بما في ذلك من خلال دعم المراكز والوحدات الصحية والتغذوية، وتنظيم حملات التطعيم، وإصلاح شبكات توزيع المياه، وإعادة فتح المدارس.

٥١ - وواصلت الأمم المتحدة عملية تقييم المواقع التاريخية والمواقع ذات التراث الثقافي في تمبكتو وجاو بهدف إعادة تأهيلها. وتم تحديد الإجراءات ذات الأولوية من أجل الحفاظ على المخطوطات القديمة في تمبكتو. وتجري حاليا أعمال تشمل إعادة طلاء مسجد جينغاربير سنوياً في تمبكتو، وإجراء مسح معماري في جميع مواقع الأضرحة. ومن خلال الجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وضعت الأمم المتحدة وحدات تدريب للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين حول المسؤوليات والواجبات المتعلقة بحماية التراث الثقافي في مالي. كما تعاونت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام مع شركاء الأمم المتحدة في تأمين مواقع التراث العالمي في مالي.

سابعا - الوضع الإنساني

٥٢ - بينما لا تزال ثمة أعداد كبيرة من الماليين مشردين من جراء النزاع، فإن مما يبعث على التفاؤل حدوث زيادة كبيرة في عمليات العودة. وقد أُجبر ما يُقدر بنحو ٥٠٩ ٠٠٠ شخص على مغادرة ديارهم بسبب النزاع في الشمال، والتمسوا المأوى في وسط أو جنوب مالي، أو في البلدان المجاورة. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، أفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوجود ما مجموعه ١٧١ ٠٠٠ لاجئ مالي في البلدان المجاورة، واستمرت في تسجيل اللاجئين بتفاصيل أوسع من أجل إعداد بيانات دقيقة. وفي ٢٩ آب/أغسطس، أشارت تقديرات لجنة حركة السكان إلى أنه هناك ٣٣٣ ٠٠٠ شخص مشرد داخليا في مالي. ويعيش معظم الأشخاص المشردين داخليا مع أقاربهم أو أصدقائهم في ظروف صعبة، يعتمدون فيها على المعونة الإنسانية وتضامن المجتمعات المحلية المضيفة التي تعيش هي بالفعل تحت ضغط كبير من قبل بدء النزاع. وفي الوقت نفسه، أدت الفيضانات الغزيرة في باماكو التي حدثت في أواخر آب/أغسطس إلى مقتل ما لا يقل عن ٣٤ شخصا إضافة إلى إصابة العديد من الأشخاص الآخرين أو فقدان أثرهم.

٥٣ - وقد لوحظ ازدياد عمليات العودة التلقائية إلى شمال مالي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتشير تقديرات المنظمة الدولية للهجرة إلى أنه في منتصف أيلول/سبتمبر، كان حوالي ٠٠٠ ١٣٧ شخص قد عادوا إلى مناطقهم الأصلية في منطقتي تمبكتو وجاو. وتُبذل الجهود حاليا لجمع بيانات إضافية للتحقق من أعداد وفئات العائدين من أجل كفالة الاستجابة المناسبة لاحتياجاتهم حاضرا ومستقبلا.

٥٤ - ولم تتهيأ بعد في المناطق الشمالية الظروف المواتية للتشجيع بفعالية على العودة الطوعية للسكان المشردين في ظروف تحفظ لهم أمنهم وكرامتهم. ومع ذلك، وبالنظر إلى حالات العودة التلقائية التي تحدث، قامت المنظمات الإنسانية بالتعبئة لتقديم المساعدة المادية الأساسية إلى الفئات الضعيفة من السكان في مناطق العودة، في سياق خطة العمل للإنعاش المبكر (انظر الفقرة ٥٠).

٥٥ - ولا يزال يتعين تغطية احتياجات هامة في جميع القطاعات. وهناك ٣,٥ ملايين شخص على الأقل من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي بما في ذلك ١,٤ مليون شخص يحتاجون إلى مساعدة عاجلة. وتثير هذه الحالة القلق بشكل خاص في شمال مالي، حيث يوجد ما يقدر بنحو ١,٣٥ مليون شخص متضررين من انعدام الأمن الغذائي، وذلك استنادا إلى تقييم الأمن الغذائي في حالات الطوارئ الذي أجرته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي وجهات شريكة، في آب/أغسطس. وقد تحسنت إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية في المناطق الشمالية ولكنها لا تزال مقيدة في المناطق الريفية وفي منطقة كيدال بسبب حالة انعدام الأمن السائدة. وما زال انعدام الأمن يؤثر على النظم الاقتصادية وسبل معيشة السكان بالحد، مثلا، من إمكانية الحصول على المواد الغذائية والمواد الزراعية أو التسبب في فقدان الماشية والعمالة. ولجأت الفئات الأكثر ضعفا إلى استراتيجيات سلبية للتكيف من قبيل استهلاك أو بيع البذور والأصول الأخرى، بما يزيد بالتالي من إضعاف قدرتها على التكيف. وكشفت أول دراسة استقصائية تغذوية أجريت في المناطق المتضررة من النزاع منذ عام ٢٠١١ عن وضع تغذوي ''خطير'' في منطقة جاو، حيث بلغ معدل سوء التغذية الحاد الشامل لدى الأطفال دون سن الخامسة ١٣,٥ في المائة. وبصفة عامة، هناك ما يقدر بنحو ٠٠٠ ٦٦٠ طفل دون سن الخامسة معرضين لخطر سوء التغذية، من بينهم ٠٠٠ ٢١٠ طفل معرض لسوء التغذية الحاد الوخيم. وتتواصل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمعالجة سوء التغذية، وتقديم المساعدة في مجالات توفير الرعاية الصحية والمياه ومرافق الصرف الصحي.

٥٦ - وفي تموز/يوليه، عدلت عملية النداء الموحد من أجل مالي لزيادة مستوى التمويل مراعاةً للاحتياجات الجديدة التي حددها الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية بعد حدوث التدخل العسكري في بداية عام ٢٠١٣. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، لم يكن التمويل المقدم استجابة لعملية النداء الموحد من أجل مالي لعام ٢٠١٣ قد بلغ سوى ٣٧ في المائة من المطلوب، بعد أن تم جمع ١٧٦ مليون دولار من أصل المبلغ المطلوب وقدره ٤٧٧ مليون دولار. وهناك حاجة ماسة إلى تقديم موارد إضافية من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية لملايين الماليين الذين يعتمدون حاليا على المساعدات الإنسانية لحمايتهم وبقائهم على قيد الحياة.

ثامنا - إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

٥٧ - على الرغم من أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي هي من أكثر البعثات التي أنشأتها الأمم المتحدة حتى الآن صعوبة من الناحية اللوجستية، فقد أُحرز تقدم مشجع صوب إنشائها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد شمل هذا التقدم الجهود الرامية إلى مساعدة وحدات البعثة التي ألحقت بها من بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية على بلوغ معايير الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأفراد والمعدات، فضلا عن التقدم الذي أحرز بإنشاء مقر للبعثة في باماكو وإقامة وجود تابع لها في مناطق تمبكتو وجاو وكيدال وموبتي. ومع ذلك، لا تزال ثمة ثغرات كبيرة ينبغي سدها في القوام المأذون به للبعثة من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. وتجري حاليا عمليات استقدام الموظفين المدنيين ونشرهم.

ألف- نشر الأفراد المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة

٥٨ - تولت البعثة في ١ تموز/يوليه المسؤولية عن الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المنتشرين في إطار بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية بعد نقل السلطة إليها، وكانت قد ركزت، حتى ذلك التاريخ، على المهام المدنية المنقولة من مكتب الأمم المتحدة في مالي في ٢٥ نيسان/أبريل. وفي أعقاب احتفال نُظِّم في ذلك التاريخ في باماكو، انتقل إلى مسؤولية البعثة ٦ ١٠٣ من الأفراد العسكريين، و ٢٠ من فرادى ضباط الشرطة وثلاث وحدات من الشرطة المشكلة تشمل ٣٦٨ ضابطا، وبدأوا يتلقون الدعم الكامل من البعثة وفق معايير الأمم المتحدة. وأجري في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر تقييم للمعدات المملوكة للوحدات المنشورة من أجل الوقوف على أوجه القصور الأساسية. وأُعطيت الوحدات العسكرية

ووحدات الشرطة المشكلة مهلة تنتهي في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر لبلوغ معايير الأمم المتحدة من حيث الأفراد والمعدات المملوكة للوحدات.

٥٩ - وقامت البعثة قبل أن تنتقل الوحدات إلى مسؤوليتها، بفرز الوحدات لكفالة امتثالها الكامل لمعايير حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وسوف يستمر هذا الفرز المستند إلى حقوق الإنسان بالنسبة لجميع الوحدات الوافدة.

٦٠ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، بلغ قوام قوات البعثة ٢٠٨ ٥ أفراد بعد قيام إحدى البلدان المساهمة بقوات بسحب كتيبة مشاة. وتشرف البعثة على خمس كتائب مشاة منتشرة في معظم المناطق الرئيسية، بما في ذلك تيساليت وأغيلهوك وكيدال وجاو وميناكا وأنسونغو في القطاع الشرقي، وغوسي ودوينتزا وسيفاريه وتمبكتو وغوندام وديابالي في القطاع الغربي. ونشرت في باماكو سرية نقل من كوت ديفوار وسرية إنشاءات هندسية من غانا. وبالإضافة إلى ذلك، أقيم في سيفاريه مستشفى من المستوى ٢ جرى نقله من توغو، ونشرت في جاو سرية هندسية قتالية من السنغال.

٦١ - وتشمل القدرات التي لا يزال يتعين توفيرها للبعثة كي تصل إلى القوام المأذون كتيبتي مشاة، وسرية هندسية للمطارات لإصلاح مهابط الطائرات في تيساليت وكيدال، ووحدة لعمليات المعلومات وسرية للقوات الخاصة. وهناك أيضا أوجه نقص رئيسية متبقية فيما يتعلق بالطائرات العمودية العسكرية المسلحة والمتعددة الأغراض. ومن المتوقع أن يتأخر تحقيق القدرة التشغيلية الكاملة التي يستلزمها العنصر العسكري لأداء جميع المهام المنوطة به إلى أن يتم توفير القدرات الإضافية اللازمة.

٦٢ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، كان عنصر الشرطة في البعثة يضم ٥٦ من فرادى ضباط الشرطة، وخمسا من وحدات الشرطة المشكلة تتألف من ٧٤٣ فردا، فضلا عن أفراد قدرة الشرطة الدائمة. ويوجد ما مجموعه ٣٤ من فرادى ضباط الشرطة في باماكو في حين جرى نشر ٢٢ من فرادى ضباط الشرطة في المناطق الشمالية. وتنتشر وحدتان من وحدات الشرطة المشكلة في باماكو، وواحدة في كل من تمبكتو وجاو وكيدال.

٦٣ - وواصلت البعثة تعزيز وجودها المدني في مناطق باماكو وجاو وتمبكتو وكيدال، وقد وصل عدد موظفيها المدنيين في الميدان إلى ٢٨٧ موظفا في ١٧ أيلول/سبتمبر. واستهلت المكاتب الإقليمية الثلاثة في كيدال تمبكتو وجاو عملياتها بموازاة مع نشر الموظفين المدنيين والعسكريين تدريجيا. ويركز العنصر المدني في البعثة على دعم العملية السياسية، بما في ذلك التفاوض مع الجماعات المسلحة والتحضير لعملية الحوار الوطني الشامل للجميع، فضلا عن جوانب الولاية المعنية بحقوق الإنسان، وحماية المدنيين، والعدل، والسجون، والمسائل

الجنسانية وحماية الطفل، بالإضافة إلى النطاق الواسع لمهام الدعم المطلوبة خلال مرحلة بدء البعثة.

٦٤ - ومن أجل زيادة الوعي لدى سكان مالي بولاية البعثة وإنشائها، قامت البعثة بحملة توعية تركز على تشجيع إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وشاملة للجميع، وإجراء حوار شامل للجميع، بالإضافة إلى توضيح نقل قوات بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية إلى البعثة المتكاملة. وتفاعلت قيادة البعثة مع وسائط الإعلام المحلية على نطاق واسع، وخاصة محطات الإذاعة، وأجرت زيارات للتوعية إلى المنطقة الشمالية من البلد من أجل بناء الثقة.

باء- تحديات الدعم

٦٥ - أدى نقل قوات بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية إلى وحدات البعثة المتكاملة في ١ تموز/يوليه إلى زيادة كبيرة في احتياجات الدعم التي ينبغي أن تلبيها البعثة المتكاملة، ولا سيما من حيث توفير الاحتياجات المعيشية والاحتياجات اللوجستية الأخرى، بما في ذلك الغذاء والمياه والوقود. وتشكل قسوة الظروف التي تعمل فيها البعثة، والمسافات الكبيرة التي تفصل بين المراكز السكانية، وتردي الهياكل الأساسية، عقبات كبرى أمام العمليات في شمال مالي، تجعل البعثة معتمدة إلى حد كبير على العتاد الجوي. ونتيجة لذلك، فإن توفير أسطول جوي من الطائرات ذات الأجنحة الدوارة والقدرات المتصلة بذلك اللازمة لإدارة خدمات المطارات وإصلاح المطارات ومدرجات إقلاع الطائرات وترميمها وصيانتها في المناطق الشمالية، لا تزال من الأمور التي تتصدر قائمة الأولويات. ولهذه القدرات أهمية حيوية في نشر الأفراد، والمعدات، والهياكل الأساسية، فضلا عن دعم قوات البعثة وعنصر الشرطة والعنصر المدني وتمكينها من الاضطلاع بالعمليات.

٦٦ - وثمة مبلغ إجمالي قدره ٤٤ مليون دولار يشمل المبالغ التي جرى التعهد بها أو التي تلقاها الصندوق الاستئماني لدعم بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية. ومن هذا المبلغ، فإن ما قدره ٦ ملايين دولار رُصدت وخصصت للإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام. وقد أرسلت شحنة أولى من المعدات تقدر قيمتها بمبلغ ١٤ مليون دولار إلى مالي، ويجري تخصيصها للوحدات المنتقلة من بعثة الدعم الدولية. ويتوفر حاليا رصيد قدره ٢٤ مليون دولار من أجل دعم الوحدات المنتقلة، وسوف يستخدم لتوفير المزيد من المعدات وأعمال الصيانة. وطُلب إلى الوحدات أن تستوفي معايير الأمم المتحدة بالنسبة للمعدات والقدرات بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وسيكون تقديم المزيد من التبرعات الثنائية

والمعدات من خلال الصندوق الاستئماني مكملا للجهود التي تبذلها البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة من أجل تعزيز قدرتها على الاضطلاع بالأنشطة المقررة.

٦٧ - وحصل الصندوق الاستئماني لدعم السلام والأمن في مالي على مبلغ ٧ ملايين دولار معظمها في صورة مساهمات غير محددة الغرض، بالإضافة إلى مبلغ يتوقع أن يرد قريبا قدره ٤,٥ ملايين دولار. وقد استُخدم التمويل لدعم تجميع الجماعات المسلحة في كيدال. وتم شحن معدات تبلغ قيمتها ٠٠٠ ٧٠٠ دولار إلى كيدال من أجل دعم إنشاء ثلاثة مواقع للتجميع بما فيها الخيام ومولدات الكهرباء. ويجري في هذه المواقع تنفيذ مشروع تجريبي لتلبية الاحتياجات المعيشية العاجلة (الطعام والماء والوقود)، والقيام بأعمال طفيفة لتجديد الهياكل الأساسية، وذلك لفترة مبدئية مدتها شهران بتكلفة تقدر بمبلغ ٠٠٠ ٩٠٠ دولار.

جيم- السلامة والأمن

٦٨ - تمثل الجماعات المسلحة والجريمة أهم الأخطار التي تتهدد موظفي الأمم المتحدة. ومن أجل التمكن من إنجاز البرامج وكفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها وأصولها في البلد، فقد جرى نشر ٧٥ من ضباط الأمن في باماكو وموبتي وجاو وتمبكتو وكيدال. ويعمل فريق الأمن التابع للأمم المتحدة في مالي باستمرار على إجراء تقييمات لطرق المواصلات ولمناطق جغرافية محددة، من أجل الوقوف على التهديدات الأمنية الناشئة والتصدي لها. وقد عزز الفريق التدابير الأمنية في مداخل جميع مباني الأمم المتحدة. وأوصى الفريق باتخاذ تدابير أمنية خاصة بالأماكن السكنية والمكاتب، بما في ذلك إقامة غرف آمنة، وذلك لجميع موظفي الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، ففي إطار معايير العمل الأمنية الدنيا، يلزم توفير المركبات المدرعة ومعدات الحماية الشخصية وغير ذلك من المعدات الأمنية.

تاسعا - التنسيق الدولي

٦٩ - في ١ تموز/يوليه، عقد فريق الدعم والمتابعة المعني بالوضع في مالي، الذي يشترك في رئاسته الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة، اجتماعه الخامس في باماكو. ورحب المشاركون بتوقيع الاتفاق التمهيدي وشددوا على ضرورة مواصلة تقديم الدعم الدولي للجهود الوطنية الرامية إلى توطيد السلام. وشجعوا أيضاً السلطات على تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات ذات مصداقية.

٧٠ - وعمل ممثلي الخاص بشكل مستمر مع الأوساط الدبلوماسية لصوغ رسائل ونُهج مشتركة تتوخى دعم إجراء انتخابات سلمية وشفافة. وفي ٢٩ تموز/يوليه، ترأس ممثلي الخاص اجتماعاً لمناقشة الجولة الأولى من الانتخابات مع رؤساء بعثات مراقبة الانتخابات، ومنهم رؤساء البعثات المكلفون من الاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي. واتفق المشاركون على أن الانتخابات جرت وفقاً للمعايير الانتخابية الدولية المعترف بها.

٧١ - وبدأ ممثلي الخاص زيارات للبلدان المجاورة لمالي من أجل مناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك التحديات الأمنية. وفي هذا الصدد، توجه إلى النيجر في ٣ تموز/يوليه حيث حضر الدورة العادية الثالثة والأربعين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا يومي ١٧ و ١٨ تموز/يوليه، كما زار موريتانيا في ٤ و ٥ آب/ أغسطس لعقد اجتماع مع الرئيس محمد ولد عبد العزيز. وزار أيضاً الجزائر العاصمة في ٩ أيلول/سبتمبر ثم نجامينا في ١١ أيلول/سبتمبر.

٧٢ - وعلى مستوى العمليات، ظلت البعثة على اتصال وثيق بعملية سيرفال، بما يشمل تبادل المعلومات. وجرى التوقيع على اتفاق فني في ١ تموز/يوليه بين إدارة عمليات حفظ السلام ووزارة الدفاع الفرنسية بشأن دعم عملية سيرفال للبعثة في الظروف العصيبة. ووُضعت أيضا ترتيبات الاتصال ببعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي.

عاشرا - ملاحظات

٧٣ - شكَّل نجاح الانتخابات الرئاسية، بما في ذلك في المناطق الشمالية التي كان الوضع الأمني غير مستقر، إنجازاً بارزاً أُحيِّي عليه السلطات الانتقالية وشعب مالي. لكن الانتخابات ما هي إلا الخطوة الأولى على الدرب الطويل نحو إعادة إحلال السلام والاستقرار في مالي. فهي تتيح لأهل مالي فرصة الشروع في حوار وطني حقيقي حول ما يعترض بلدهم من تحديات، والاتفاق بشكل جماعي على سبيل المضي قدما في معالجة الأسباب الجذرية للأزمة. وأشجع كافة الجهات الفاعلة في مالي على أن تقوم، في أقرب وقت ممكن، بانتهاز هذه الفرصة وبدء حوار وطني شامل للجميع، بما في ذلك المجتمعات المحلية والجماعات المسلحة في الشمال، وفقاً لخريطة الطريق الانتقالية والاتفاق التمهيدي بشأن تنظيم الانتخابات الرئاسية وإجراء محادثات سلام شاملة في مالي.

٧٤ - وكان توقيع الاتفاق التمهيدي خطوة حاسمة في انتقال البلاد نحو الاستعادة الكاملة للنظام الدستوري والسلامة الإقليمية. وفي هذا الصد، أُثني على الأطراف لالتزامها بإيجاد حل

سلمي للأزمة وتصميمها على تحقيق ذلك. وأرحب بالجهود التي يبذلها وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في إطار التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والشركاء الثنائيين الرئيسيين، وهي الجهود التي كانت حاسمة لضمان نجاح المفاوضات التي أدت إلى توقيع الاتفاق.

٧٥ - وتقع مهمة التنفيذ الكامل للاتفاق التمهيدي في المقام الأول على كاهل الموقِّعين عليه والمنضمِّين إليه، ولا سيما الحكومة والجماعات المسلحة. وما زال انعدام الأمن واستمرار مظاهر التوتر في بعض المناطق الشمالية مصدر قلق، ولا سيما في كيدال. وإني لأحث الأطراف في الاتفاق على الكف عن القيام بالأعمال التي قد تعرض المكاسب التي تحققت حتى الآن للخطر. وأدعوها إلى الاستمرار في الامتناع عن القيام بالأعمال الاستفزازية وأعمال العنف، والعمل بشكل مشترك سعياً لتحقيق المصالحة الوطنية. أما استمرار مشاركة المجتمع الدولي فهو أمر بالغ الأهمية. وفي هذا الصدد، أود أن أهنئ كلا من لجنة الرصد والتقييم واللجنة الفنية المختلطة المعنية بالشؤون الأمنية على التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ أحكام اتفاق وقف إطلاق النار، الذي يتضمن إنشاء مواقع تجميع القوات وإطلاق سراح بعض السجناء في إطار تدابير بناء الثقة. وأحث الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد والحركة العربية لأزواد على استئناف مشاركتها في هاتين الآليتين المهمتين.

٧٦ - وسيكون أيضاً في غاية الأهمية أن يتبلور توافق سياسي حقيقي بشأن تنظيم الانتخابات البرلمانية والمحلية المقبلة، وأود أن أحث السلطات والأحزاب السياسية على مواصلة تركيزها على هذا التحدي الرئيسي. وفي هذا الصدد، أدعو السلطات إلى كفالة معالجة المسائل الفنية المعلقة بطريقة شاملة للجميع حتى يتسنى إجراء هذه الانتخابات في الوقت الملائم.

٧٧ - وإن بدء أنشطة لجنة الحوار والمصالحة لعلامةٌ على التزام السلطات في مالي بالشروع في معالجة الأسباب الجذرية للأزمة. وأشجع هذه السلطات على مواصلة التفكير في ولايتها وتشكيلتها حتى تحظى بالدعم الكامل من كافة المجتمعات المحلية. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي تعزيز دعمه لجهود شعب مالي من أجل تحقيق الحوار والمصالحة.

٧٨ - وقد ترتب عن انتشار الإدارة المحلية وقوات الأمن والدفاع المالية والبعثة، علاوة على وجود القوات الفرنسية، تحسُّن في الوضع الأمني في المدن الكبرى في الشمال. ومع ذلك، لا يزال انعدام الأمن، ولا سيما الاشتباكات بين جماعات الطوارق والجماعات العربية واستمرار وجود الجماعات المسلحة مصدر قلق كبير. ولقد تناقصت القدرات العملياتية للجماعات المسلحة، غير أن الهجوم على معسكر القوات المالية في تمبكتو يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر

واكتشاف أجهزة متفجرة يدوية الصنع في ٢٧ و ٢٩ تموز/يوليه قرب أغلهوك يدلان على أن تلك الجماعات ما زالت مصدر خطر كبير. وأشجع سلطات مالي وشركاءها على أن يظلوا يقظين. أما الشركاء الدوليون، فأدعوهم إلى زيادة دعمهم لقوات مالي لضمان بناء القدرات الوطنية في مجال التصدي الاستباقي للتهديد المستمر الذي تشكله الجماعات المسلحة المتطرفة.

٧٩ - وأود أن أشيد بالقوات الفرنسية على مساهمتها الحاسمة في العمليات القتالية الرئيسية ضد الجماعات المسلحة في مستهل عام ٢٠١٣. ويظل دورها حاسماً، ويشمل دعم القوات المسلحة المالية. ومع بدء انسحاب القوات الفرنسية وبناء البعثة لقدراتها، من المهم أن تُعزَّز المكاسب التي تحققت حتى الآن. وفي هذا الصدد، سيكون من المهم العمل على سد فجوات البعثة من حيث القدرات العسكرية والشُّرَطية. وأكرر طلبي إلى جميع الدول الأعضاء أن تقدم الدعم لإتاحة عناصر التمكين الأساسية، بما في ذلك توفير طائرات مروحية، علاوة على تقديم الدعم لمساعدة وحدات البعثة على استيفاء معايير الأمم المتحدة بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر.

٨٠ - ومن الأساسي أن تعجل الحكومة ببسط نفوذ الإدارة في الشمال حتى يتسنى تحسين تقديم الخدمات الأساسية، وكذلك دعم مبادرات الحوار داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها. وفي هذا الصدد، من المهم أن تكفل السلطات الاستعادة العاجلة لسيادة القانون والعدالة في المناطق الشمالية. وبالمقابل، سيسهل هذا الأمر عودة اللاجئين والمشردين داخلياً وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية دون خوف من الانتقام، علاوة على تعزيز التماسك الاجتماعي واحترام حقوق الإنسان.

٨١ - والوضع آخذ في التحسن في الشمال، لكن من المهم أن يراعى تأثير الأزمة على جميع سكان مالي، ومن ضمنهم من يعيشون في الجزء الجنوبي من البلد. فهناك أزمة غذاء متواصلة تضر بعدد من الناس يفوق ٠٠٠ ٨٠٠ شخص، وهذا أمرٌ يحتاج إلى معالجة فورية. وأناشد المجتمع الدولي أن يساعد في تخفيف معاناة هؤلاء السكان المتضررين.

٨٢ - وإن عدم قدرة السلطات الوطنية على التصدي بفعالية للأزمة الإنسانية المزمنة لأمرٌ آخر يذكرنا بأوجه الضعف الهيكلية التي قد أوهنت الدولة والحكومة في مالي خلال السنوات الأخيرة. فالتحديات كبيرةٌ والسكان توّاقون إلى جني ثمار السلام. وحيث إن المجتمع الدولي يتوقع نجاح العملية الانتخابية، أدعو الرئيس كيتا وحكومته إلى التصدي، على سبيل الأولوية، لتحديات الحوكمة الحاسمة التي من شأنها تمكين الدولة من استعادة قدرتها على العمل بشكل فعال. ويشمل هذا الأمر القيام بإصلاحات في قطاعي المؤسسات والأمن،

وإجراء الحوار الوطني وتحقيق المصالحة والعدالة. وتكتسي مكافحة الفساد والجريمة المنظمة وضرورة تعزيز آليات المساءلة نفس القدر من الأهمية. وبالمقابل، فقد تساعد هذه التدابير على تسهيل صرف المبالغ المتعهد بها في مؤتمر المانحين المعقود في بروكسل في أيار/مايو، والمطلوبة على وجه الاستعجال حتى تبدأ برامج الانتعاش والتنمية التي تشتد الحاجة إليها. وبالإضافة إلى البرامج التي تنفذ على المدى الأبعد، تكتسي أنشطة الإنعاش المبكر أهميةً حاسمةً لتمكين أهل مالي من الاستفادة من ثمار السلام الملموسة.

٨٣ - وحيث يتقدم هذا البلد إلى الأمام، لا بد أن تعيد الجهات الفاعلة في مالي والمجتمع الدولي تقييم علاقتها من أجل معالجة المشاكل التي ساهمت في الأزمة. وأشجع الشركاء الدوليين على العمل، بالتشاور مع السلطات المالية، على إبرام اتفاق جديد من شأنه أن يكفل المساءلة واحترام السيادة الوطنية معاً.

٨٤ - والتحديات التي تواجه منطقة الساحل متعددة. فبينما نركز على دعم استقرار مالي، يجب أن نبقى على بينة مما تتسم به البلدان المجاورة من أوجه الضعف. فلا استقرار ممكناً لمنطقة الساحل إلا بتضافر الجهود الوطنية والإقليمية والدولية. وفي هذا الصدد، أكرر دعوتي إلى الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية أن تدعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

٨٥ - وفي الختام، أثني على الشعب المالي وعلى السلطات لما أبدياه من تصميم على استعادة النظام الدستوري والتماسك الوطني. كما أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص، آلبرت خيرارد كوندرز، لقيادته ودعمه الراسخ لأهل مالي في هذه المرحلة الحرجة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للشركاء الثنائيين، والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، وفريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية، لما قاموا به من عمل دعماً لشعب مالي.